مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 3 2025

المخاطر الائتمانية وآثارها على استقرار القرار المالي في المؤسسات المصرفية

Credit Risks and Their Effects on the Stability of Financial Decisions in Banking Institutions

م.م. أحمد محمد حلومي محمد: قسم الموازنة الجارية، دائرة الشؤون الهندسية، ديوان الوقف السني.

أ.د. بابكر إبراهيم الصديق: قسم المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

د. زهير أحمد علي أحمد: قسم المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

Ahmed Mohammed Haloumi Mohammed: Current Budgeting Department, Engineering Affairs Directorate, Sunni Endowment Board.
Ahallumy@yahoo.com

Prof. Dr. Babiker Ibrahim Al-Siddiq: Department of Accounting and Finance, College of Business Studies, Sudan University of Science and Technology.
Manarbabekir59@gmail.com

Dr. Zuhair Ahmed Ali Ahmed: Department of Accounting and Finance, College of Business Studies, Sudan University of Science and Technology.
Zuhairahmed2006@gmail.com

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة المخاطر الائتمانية وتشخيص مدى تأثيرها في استقرار القرار المالي بالمؤسسات المصرفية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مستويات هذه المخاطر وجودة القرارات المتخذة، لا سيما في مجال منح القروض وإدارة المحافظ الائتمانية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتُمدت منهجية مزدوجة تمثلت في المنهج النظري الاستنباطي لتأصيل المفاهيم المرتبطة بالمخاطر الائتمانية، والمنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي لتحليل البيانات المالية الخاصة بأربعة مصارف تجارية خاصة عراقية خلال الفترة (2021–2023). وقد جرى تحليل إجراءات تصنيف القروض، وحجم المخصصات، ونسب التعثر، والالتزام بالمعايير الدولية في إدارة الائتمان، بهدف تقييم مدى فاعلية ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية في تعزيز استقرار القرار المالي.

وقد توصل البحث إلى استنتاجات عدة، كان أهمها: تُظهر بيانات المصارف عينة البحث أن نسبة القروض المتعثرة لا تزال مرتفعة في بعض المصارف، مما يعكس وجود ضعف في سياسات التحليل الائتماني والرقابة الداخلية. وأيضًا، على الرغم من تبني بعض المصارف لإطار IFRS 9 ، إلا أن مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والمخصصات لا يرقى إلى معايير الشفافية الدولية، مما قد يحد من موثوقية البيانات المالية.

وقد أوصى البحث بضرورة تعزيز تطبيق معيار IFRS 9 بشكل كامل، مع توفير تدريب متخصص للكوادر المعنية بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاح عنها بدقة، وكذلك العمل على تطوير نظام تصنيف ائتماني مرن وديناميكي قائم على التحليل النوعي والكمي، مع ربطه بنظام إنذار مبكر للكشف عن مؤشرات التعثر.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الائتمانية، استقرار القرار المالي، المؤسسات المصرفية.

Abstract

The research aims to analyze the nature of credit risks and diagnose the extent of their impact on the stability of financial decisions in banking institutions. This was achieved by studying the relationship between the levels of these risks and the quality of decisions made, particularly in the areas of granting loans and managing credit portfolios. To achieve this objective, a dual methodology was adopted: a theoretical, deductive approach to establish the concepts related to credit risks, and a descriptive-analytical approach in the practical part to analyze financial data from four private Iraqi commercial banks during the period (2021-2023). The procedures for loan classification, the volume of provisions, default rates, and adherence to international standards in credit management were analyzed to assess the effectiveness of credit risk management practices in enhancing financial decision stability.

The research reached several conclusions, the most important of which are: the data from the sampled banks show that the non-performing loan ratio remains high in some banks, reflecting weaknesses in credit analysis policies and internal controls. Additionally, despite some banks adopting the IFRS 9 framework, the level of disclosure regarding credit risks and provisions does not meet international transparency standards, which may limit the reliability of financial data.

The research recommended the necessity of fully enhancing the application of IFRS 9, along with providing specialized training for personnel involved in accurately measuring and disclosing expected credit losses. It also recommended developing a flexible and dynamic credit classification system based on qualitative and quantitative analysis, linking it to an early warning system for detecting signs of default.

Keywords: Credit Risks, Financial Decision Stability, Banking Institutions.

المقدمة

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، ومع تصاعد وتيرة المنافسة وتعقد البيئة المالية العالمية، أصبحت إدارة المخاطر الائتمانية إحدى الركائز الأساسية التي تُبنى عليها استراتيجيات الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية. وتمثل المخاطر الائتمانية التحدي الأبرز الذي يواجه البنوك، كونها ترتبط بشكل مباشر بصلب النشاط المصرفي المتمثل بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وهي عمليات ذات طابع حساس نظرًا لما تنطوي عليه من احتمالات عدم السداد أو التعثر الجزئي أو الكلي. ويُعد القرار المالي في المؤسسات المصرفية أحد القرارات الجوهرية التي تتأثر بمستوى هذه المخاطر؛ حيث إن القدرة على تحقيق العائدات المنشودة والحفاظ على رأس المال واستدامة السيولة يتوقف إلى حد كبير على دقة التقديرات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية. لذا، فإن الفشل في تقييم هذه المخاطر أو التقليل من شأنها قد يؤدي إلى تداعيات جسيمة، منها تدهور نوعية الموجودات، وضعف الأداء المالي، بل وقد يمتد الأثر إلى انهيار الثقة بالنظام المصرفي ككل.

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في سعيه لتحليل طبيعة المخاطر الائتمانية وأشكالها المختلفة، وتحديد كيفية تأثيرها المباشر وغير المباشر في استقرار القرار المالي داخل المؤسسات المصرفية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على الأساليب الحديثة المتبعة في قياس هذه المخاطر، وأهم النماذج التحليلية المطبقة في هذا المجال، إضافة إلى الوقوف على دور أدوات التحوط والتأمين في التخفيف من آثارها.

ثانيًا: مشكلة البحث

تواجه المؤسسات المصرفية تحديًا مستمرًا يتمثل في إدارة المخاطر الائتمانية التي تُعد من أكثر أنواع المخاطر تأثيرًا في استقرار أنشطتها المالية واتخاذ قراراتها الحيوية، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات والضغوط التنظيمية والتنافسية المتزايدة. إذ إن التوسع في منح الائتمان دون تحليل دقيق للمخاطر المرتبطة به قد يؤدي إلى تعثر العملاء في السداد، مما ينعكس سلبًا على جودة الأصول وربحية المصرف ومركزه المالي. وتنبع مشكلة البحث من الملاحظة الواقعية لتزايد حالات التعثر الائتماني التي تعاني منها بعض المصارف، لا سيما في البلدان النامية، نتيجة ضعف أدوات التقييم والتحليل، أو غياب نُظم رقابة داخلية فعالة، أو الاعتماد على قرارات ائتمانية غير مدروسة. الأمر الذي يهدد استقرار القرار المالي داخل المصرف، ويجعله عرضة لاتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية تتسم بالقصور أو المغامرة الزائدة، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى أزمات مالية تهدد استمرارية المصرف وسمعته في السوق.

وعليه، فإن المشكلة الأساسية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها تتمثل في التساؤل الآتي:" إلى أي مدى تؤثر المخاطر الائتمانية بمختلف أشكالها في استقرار القرار المالي في المؤسسات المصرفية، وما هي الآليات المتاحة للتقليل من هذه الآثار وتعزيز جودة القرار المالي؟"

ثالثًا: هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة المخاطر الائتمانية وتشخيص مدى تأثيرها في استقرار القرار المالي في المؤسسات المصرفية، من خلال دراسة العلاقة بين مستويات هذه المخاطر وجودة

القرارات المتخذة داخل البنوك، خاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان وإدارة المحافظ المالية. ويُسعى من خلال البحث إلى:

1. تحديد المفاهيم النظرية للمخاطر الائتمانية وتصنيف أشكالها المختلفة.
2. توضيح انعكاسات هذه المخاطر على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة المصرفية، خصوصًا في ظل التعثر أو ضعف التحصيل.
3. تحليل الآليات والأساليب الحديثة في قياس وإدارة المخاطر الائتمانية وأثرها في تحسين جودة القرار المالي.
4. بيان دور أنظمة الرقابة الداخلية وخدمات التأكيد في تقليل أثر هذه المخاطر وتعزيز ثقة الإدارة بقراراتها.
5. اقتراح إطار عملي يُمكن أن يُسهم في تطوير أدوات التقييم الائتماني والحد من التأثيرات السلبية للمخاطر في الاستقرار المالي للمصارف.

رابعاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها: أن إدارة المخاطر الائتمانية الفعالة تُعد عاملًا حاسمًا في ترسيخ الاستقرار المالي وتحقيق التوازن بين الربحية والمخاطرة. وتبرز من خلاله أهمية اعتماد نهج شامل يجمع بين التحليل المالي التقليدي والتحليل الاستراتيجي القائم على تقييم البيئة الكلية المحيطة، وخصائص العملاء، وطبيعة القروض، وسياسات المصرف ذاته.

خامسًا: منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف هذا البحث واختبار فرضياته، اعتُمدت منهجية علمية تقوم على المزج بين المنهج النظري والمنهج التطبيقي، بما يحقق التكامل بين الإطار المفاهيمي والتحليل الواقعي. وقد تم ذلك على النحو الآتي:

1. الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، من خلال تناول وتحليل المفاهيم المرتبطة بالمخاطر الائتمانية والقرار المالي في المؤسسات المصرفية، واستعراض الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية والمحاسبية ذات العلاقة، وذلك بهدف بناء إطار نظري رصين يدعم الجانب التطبيقي للبحث.
2. الجانب العملي: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المالية الخاصة بعينة مكونة من أربعة مصارف، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بمحافظها الائتمانية، ومعدلات التعثر، ومستويات السيولة، ومؤشرات الأداء المالي، ومن ثم تحليل هذه البيانات بهدف الوقوف على طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية واستقرار القرار المالي داخل هذه المؤسسات وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات والوصول إلى نتائج موضوعية تدعم فرضيات البحث.

المبحث الأول: الجانب النظري لمخاطر الائتمان

مقدمة

تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية، لما لها من تأثير مباشر في جودة أصول المصرف واستقراره المالي. إذ يشكل الائتمان النشاط الأساسي للبنوك التجارية، ويترتب عليه التزام مالي من قبل المقترضين بسداد القروض وفوائدها ضمن آجال محددة. غير أن عدم التزام المقترضين بالسداد، سواء كليًا أو جزئيًا، يؤدي إلى نشوء ما يُعرف بالمخاطر الائتمانية التي تهدد سلامة القرار المالي وتضعف قدرة المصرف على الاستمرار وتحقيق العوائد المرجوة.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري لمخاطر الائتمان من خلال تناول المفهوم العام للخطر والمخاطر المصرفية، ثم التعمق في التعريفات المختلفة لمخاطر الائتمان وأسبابها، مع توضيح أنواعها الرئيسية وأشكالها المتعددة في السياق المصرفي. كما يتطرق المبحث إلى أبرز الوسائل التي تعتمدها البنوك للحد من هذه المخاطر، من خلال وضع سياسات ائتمانية فعالة وتحليل ائتماني دقيق يستند إلى معايير كمية ونوعية.

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية (Credit Risk Concept)

تُعد المخاطر الائتمانية من أبرز التحديات التي تواجه المصارف نتيجة احتمالية عدم سداد المقترضين لالتزاماتهم. وتنبع من العمليات الائتمانية التي تُبنى على الثقة بين المصرف والعميل. تتفاوت هذه المخاطر حسب ظروف العملية الائتمانية، وتتطلب أدوات دقيقة لقياسها والحد منها. وتُعرّف المخاطرة الائتمانية بأنها احتمال خسارة المصرف للفوائد أو أصل القرض، وتختلف

التعريفات باختلاف وجهات النظر الأكاديمية، إلا أنها تتفق على كونها خطرًا مباشرًا على استقرار العمليات المالية للمصرف (أحمد، 2008، ص. 123). من أبرز العوامل المؤثرة: توفر الضمانات الكافية، وتنويع المحفظة الائتمانية جغرافيًا وقطاعيًا. وتُستخدم سياسات كـ "مدخل تدني المخاطر" و"مدخل تسعير المخاطر" للتحكم بها، إلى جانب انتهاج سياسة إقراضية متحفظة وتحليل محفظة القروض (Sarkar, 2016, p. 254) .

ثانيًا: أنواع المخاطر الائتمانية (Types of Credit Risk)

تتعدد أشكال المخاطر الائتمانية، وأهمها (Thompson et al., 2011, p. 33) :

1. مخاطر السيولة: تنشأ من عدم قدرة المصرف على تلبية الالتزامات عند استحقاقها نتيجة سوء التخطيط.
2. مخاطر التسعير: ناتجة عن عدم توافق سعر الإقراض مع مستوى المخاطرة (Koch & MacDonald, 2016, p. 97).
3. مخاطر فترة التسهيل: عدم ملاءمة مدة القرض لنشاط العميل.
4. مخاطر تقلب أسعار العملات: خسائر ناتجة عن تغير سعر صرف العملة.
5. مخاطر التنفيذ: بسبب تأخير تحديث بيانات العملاء.
6. مخاطر التبليغ: ضعف التنسيق الداخلي والخارجي بشأن شروط القرض.
7. مخاطر فحص الائتمان غير المنتظم: نتيجة ضعف الرقابة الدورية.
8. مخاطر التوسع السريع في التسهيلات: نمو القرض دون مبرر.
9. مخاطر تبادل المعلومات: ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالائتمان.
10. مخاطر الديون غير المنتظمة: نتيجة عدم المعالجة المبكرة للديون.

11. مخاطر الربحية مقابل الأمان: السعي وراء الأرباح على حساب جودة المحفظة.
12. مخاطر عدم السداد: تشمل المخاطر البشرية ومعلومات مضللة من العميل.
13. مخاطر السوق: ناتجة عن التغيرات الاقتصادية العامة.
14. مخاطر تآكل الضمانات: انخفاض قيمة الضمانات المقدمة.
15. مخاطر التركيز: الاعتماد على عميل أو نشاط معين في المحفظة.
16. المخاطر السياسية والقانونية: تغير السياسات والقوانين يؤثر في استقرار الائتمان.

ثالثًا: عناصر المخاطر الائتمانية (Elements of Credit Risk)

تتألف من ثلاث ركائز أساسية (الحسيني والدوري، 2010، ص. 13):

1. **المدين:** ويُحلل من خلال مدخل (5 Cs): الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة، أو مدخل (3 :(Psالدفع، الغرض، الحماية.
2. **المصرف:** يشمل خصائصه، سياسته الائتمانية، وأداءه في منح القروض.
3. **الائتمان:** يتعلق بمدة القرض، نوع الضمان، طرق السداد، وسياسات الدولة والبنك المركزي التي تؤثر في إدارة الائتمان (Weston et al., 2018, p. 89).

رابعًا: تحليل المخاطر الائتمانية (Credit Risk Analysis)

يتطلب التحليل تجاوز القوائم المالية إلى دراسة أعمق تشمل البيئة المحيطة والمرحلة العمرية للمؤسسة المقترضة (مطر، 2013, ص. 376). ويُقسم التحليل إلى أربع مستويات:

1. تحليل طلبات القروض.
2. تحليل محفظة القروض كمجموعة.

3. تحليل جميع موجودات المصرف.
4. تحليل المخاطر الوطنية الناتجة عن الاقتصاد والسياسة.

خامسًا: ممارسات قياس مخاطر الائتمان

تُعد عملية تحديد المخاطر الائتمانية ووضع مؤشرات لقياسها خطوة أساسية في إدارة هذه المخاطر والحد منها. وتشمل أبرز الممارسات (الجنابي، 2022, ص. 17):

1. تحليل محفظة القروض حسب القطاعات الاقتصادية والتوزيع بين التسهيلات المضمونة وغير المضمونة.
2. استخدام مؤشرات جودة الأصول مثل: (Beerbaum, 2015, p. 2)
   - نسبة المحفظة إلى الودائع.
   - نسبة القروض غير المضمونة.
   - نسبة المخصصات إلى القروض غير المنتظمة.
   - التركزات الائتمانية المرتفعة مقارنة بقاعدة رأس المال.
   - نسب العائد وصافي العائد على القروض.
3. تقييم مدى كفاية الضمانات مقابل التسهيلات الممنوحة.
4. تحليل الحالات المتعثرة وتحديد مسبباتها للمعالجة المبكرة.

سادسًا: قياس الخسائر الائتمانية وفق المعايير الدولية (IFRS 9)

يعتمد IFRS 9 على نموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة" وينقسم إلى (KPMG, 2014, p. 70):

1. **الخسائر المتوقعة لمدة 12 شهرًا:** يتم استخدامها عندما تكون المخاطر الائتمانية منخفضة، وتشمل حالات يكون فيها المقترض بوضع مالي مستقر، مع تأثير طفيف للعوامل الاقتصادية الكلية.
2. **الخسائر المتوقعة على مدى عمر القرض:** تُستخدم في حال حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بالقرض، وتشمل التقدير الكامل للعجز النقدي والتعثر المحتمل خلال مدة القرض.

ويعتمد قياس الخسائر على عدة مؤشرات جوهرية، منها:

- تغيرات في شروط القرض أو التصنيفات الائتمانية.
- انخفاض جودة الضمانات أو الأداء المالي.
- مؤشرات السوق الخارجية المتعلقة بالمقترض.

سابعًا: مؤشرات قياس المخاطر بحسب IFRS 9

يتبنى IFRS 9 الاعتراف المبكر بالخسائر باستخدام معلومات مستقبلية معقولة، وينطبق على (GPPC, 2016, p. 23):

- الذمم المدينة التجارية والإيرادات من العقود (IFRS 15).
- عقود الإيجار (IFRS 16) .

ويُسمح باستخدام المدخل المُبسَّط لقياس الخسائر على مدى عمر الأداة دون تتبع تطورات المخاطر.

مبدأ القياس الجماعي والفردي: وفقًا لـ

IFRS 9 (International Journal of Economics & Management Sciences, 2017, p. 156):

- **القياس الفردي:** يتطلب معلومات دقيقة متاحة عن كل أصل.
- **القياس الجماعي (محفظة):** يُستخدم عندما تتشارك الأصول خصائص مشتركة مثل نوع الضمان، التصنيف الائتماني، أو الموقع الجغرافي.

المبحث الثاني: تحليل ممارسات إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية الخاصة وفقًا للمعايير الدولية خلال المدة (2021–2023)

تمثل إدارة المخاطر الائتمانية أحد أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية، لا سيما في بيئات اقتصادية ومالية تتسم بعدم الاستقرار والتقلبات الحادة في السياسات النقدية والظروف الجيوسياسية. وتكتسب هذه الإدارة أهمية مضاعفة في المصارف التجارية الخاصة التي تسعى لتحقيق التوازن بين أهداف الربحية ومتطلبات السلامة المالية. وفي هذا السياق، أولت المعايير الدولية مثل لجنة بازل (Basel III) ومعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 اهتمامًا خاصًا بآليات تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات وتقييم الأداء الائتماني على أُسس علمية دقيقة.

وفي ضوء ما سبق، يسعى هذا المبحث إلى تقديم تحليل تطبيقي لممارسات إدارة المخاطر الائتمانية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية، خلال المدة (2021–2023)، عبر دراسة شاملة لإجراءات منح القروض، ونوعية الضمانات، وتصنيفات الائتمان، وسياسات تكوين المخصصات، ومدى الالتزام بالإفصاح المحاسبي. كما يسلط الضوء على مدى توافق هذه الممارسات مع متطلبات المعايير الدولية، وتحليل أثر العوامل الخارجية مثل تغيير سعر صرف الدينار العراقي، والحروب الإقليمية، على جودة المحفظة الائتمانية.

وتكمن أهمية هذا التحليل في كونه يربط بين الإطار المفاهيمي للمخاطر الائتمانية والإجراءات الواقعية التي تتبناها المصارف، مما يُمكِّن من تقييم كفاءة السياسات المعتمدة في الكشف عن القروض المتعثرة والتعامل معها، ومدى فاعلية النُظم الرقابية الداخلية في احتواء تلك المخاطر. كما يسعى المبحث إلى تبيان التفاوت بين المصارف في نِسب التعثر والمخصصات، مما يساعد في تفسير ممارسات التحوط المختلفة وتأثيرها في استقرار القرار المالي.

أولاً: إجراءات تصنيف الائتمان الممنوح للمقترض من قبل المصارف (عينة البحث)

Procedures for rating credit granted to the borrower by banks (research sample)

تعمل المصارف (عينة البحث) على تصنيف الائتمان الممنوح للزبائن ولجميع أنواعه إلى ستة أصناف؛ الثلاثة الأولى منها تُعد ائتمانًا عاملاً، والثلاثة الأخرى تُعد ائتمانًا غير عامل وتسمى الائتمان المصنف. تتم عملية التصنيف شهريًا، وتتغير الائتمانات الممنوحة صعودًا ونزولًا في مراتب التصنيف، كالآتي:

1. **الائتمان الممتاز:** يشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل مثل المعادن الثمينة (الذهب والفضة)، وحجز الودائع الثابتة، وحجز حسابات التوفير، وحجز السندات الحكومية التي تشكل قيمتها في الأقل ضعف قيمة الائتمان الممنوح، والضمانات المقدمة من الحكومة، والضمانات المقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). لا تخضع تلك الائتمانات لتكوين مخصص خسائر الائتمان لحين استحقاقها.
2. **الائتمان الجيد غير مستحق السداد:** يمتاز هذا الصنف بأنه يحمل مخاطر عادية، ووجود مصادر جيدة للسداد، ومراكز مالية قوية للمقترضين، وأن لا يكون قد تم تجديده أو إعادة

جدولته. يشمل كذلك الائتمان التعهدي القائم وغير المدفوع، أما الائتمان التعهدي المدفوع من المصرف فيتم تصنيفه حسب ما ورد في فقرات التصنيف أدناه وحسب تاريخ الدفع.

3. **الائتمان المتوسط:** وهو الائتمان المستحق السداد الذي لم يمضِ على استحقاقه (90) يومًا، ويستدعي المتابعة لغرض منع تحويله إلى ائتمان غير عامل.
4. **الائتمان دون المتوسط:** الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ذات الصلة أكثر من (90) يومًا وأقل من (180) يومًا، وكذلك الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) المستعمل منها كاملًا ولم تسدد الفوائد لثلاثة أشهر، وكذلك الذي لم يستعمل كاملًا ولم تسدد الفوائد أو لم تُجرَ عليه أي حركة لمدة ستة أشهر، وكذلك جميع أنواع الائتمان الذي تم تجديده أو إعادة جدولته لمرة واحدة فقط اعتبارًا من تاريخ التجديد أو الجدولة.
5. **الائتمان الرديء:** وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه (180) يومًا وأقل من (360) يومًا ولم يتم تسديده، والائتمان الذي تم تجديده أو إعادة جدولته لمرتين فقط من تاريخ التجديد أو الجدولة الثانية له، ولا يُسمح بأكثر من مرتين.
6. **الائتمان الخاسر:** وهي التي مضى على موعد استحقاقها أكثر من سنة، وتُعد غير قابلة للتحصيل (يشمل التصنيف والتخصيص جميع أنواع الائتمان الممنوح بالعملة الأجنبية بعد معادلتها بالدينار العراقي في يوم التصنيف والتخصيص بموجب أسعار العملة الأجنبية لمزاد أو قائمة البنك المركزي العراقي، وتُضاف إلى المخصص المحتسب على جميع أنواع الائتمان بالدينار العراقي).

وتُصنف جميع القروض الممنوحة إلى الأطراف ذوي العلاقة نفس التصنيف السابق إذا تعثر تحصيل القروض الممنوحة لأي منهم أو شركاتهم، ولا سيما إذا كانت بنفس الضمانات المقدمة وتُحتسب التخصيصات عليها من تاريخ تصنيفها.

وهناك تصنيفات أخرى للائتمان في المصارف (عينة البحث)، حيث تلزم تعليمات البنك المركزي العراقي المصارف بالإفصاح والشفافية بشأن منح الائتمان وتحديد المخاطر المترتبة عليه، لا سيما وأن أغلب القروض التي تمنحها المصارف التجارية تكون ممولة من البنك المركزي العراقي. عليه تقوم المصارف بتصنيف الائتمان كالآتي:

1. من حيث الضمانات المقدمة للائتمان (بدون ضمان، كفالة شخصية، رهن عقار، رهن أسهم، وغيرها).
2. من حيث القطاعات التي ينتمي إليها طالب الائتمان (صناعة، زراعة، تجارة، خدمي، البناء والأعمار، النقل والاتصالات، وغيرها).
3. من حيث التوزيع الجغرافي (مدن، قرى، أرياف، داخل مدينة المصرف وخارجها).
4. من حيث فئات المبالغ (أقل من مليون، مليون – أقل من 10 مليون، 10 مليون – أقل من 100 مليون، 100 مليون – أقل من 500 مليون، 500 مليون إلى أقل من مليار، مليار فأكثر).
5. من حيث الإقامة (قروض المقيمين – قروض غير المقيمين).
6. من حيث شخصية المقترض (قروض الأفراد – قروض الشركات الخاصة – قروض الحكومة).

ثانيًا: مخصصات خسائر الائتمان (العامل / غير العامل) (Credit Loss Provisions)

لغرض الحد من خسائر الائتمان وتجنب تعرض المصرف للخسارة من جراء الائتمان المتعثر (غير العامل)، على المصرف أن يكوّن مخصصات خسائر الائتمان وبصفة شهرية وبالنِسب المذكورة أدناه كحد أدنى وحسب تصنيفه:

الائتمان الممتاز: بدون مخصص.

الائتمان الجيد: 2% من مجموع مبالغ الائتمانات الجيدة.

الائتمان المتوسط: 10% من مجموع الائتمانات المتوسطة.

الائتمان دون المتوسط: 25% من مجموع الائتمانات دون المتوسط.

الائتمان الرديء: 50% من مجموع الائتمانات الرديئة.

الائتمان الخاسر: 100% من مجموع الائتمانات الخاسرة.

وتُقيَّد خسائر الائتمان أعلاه دائنًا في حساب مخصصات خسائر الائتمان، ومدينًا في حساب المصروفات في كشف الدخل.

ويُستثنى من التخصيص الائتمان الممنوح بضمانات عينية قابلة للتسييل بسرعة وسهولة ويسر، مثل (الودائع الثابتة، ودائع التوفير، رهن الذهب، رهن الأسهم إذا كانت قابلة للبيع بسرعة وبسعر يعادل في الأقل ضعف الائتمان الممنوح)، وتُعد ضمن الائتمان الممتاز في التصنيف ما لم تستحق التسديد.

وتُحتسب الفوائد التأخيرية على الائتمان غير العامل، وتُقيَّد مدينًا في حساب (فوائد مستحقة وغير مستلمة)، ودائنًا في حساب مخصص فوائد المتوقفين عن الدفع، ولا تؤخذ إيرادًا إلا بعد استيفائها فعلاً، تنفيذًا للفقرة (ج) من (2) من المادة (29) من قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004 المعدَّل. أما خلال مرحلة الائتمان العامل، وإذا ما قُيِّدت الفوائد التأخيرية إيرادًا نهائيًا، فيجب عكسها عند تحويلها إلى ائتمان غير عامل، ويُعد القيد صحيحًا عند تسديدها خلال تلك الفترة والمحددة بأقل من (90) يومًا من تاريخ الاستحقاق. أما إذا صادف إعداد الميزانية السنوية للمصرف في 12/31 من نهاية كل سنة، فتُعكس الفوائد في ذلك التاريخ وإن لم يمضِ عليها (90) يومًا.

ثالثًا: النشاطات الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث)
(Credit Activities of Private Commercial Banks (Research Sample))

لغرض التعرف على النشاطات الائتمانية للمصارف (عينة البحث)، تُقَيَّم كفاية رأس المال على أساس المبادئ التوجيهية الإشرافية وطبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها وقدرة الإدارة على إدارة المخاطر. يؤخذ بنظر الاعتبار كل من إجمالي الموجودات للمصرف، وإجمالي القروض، وإجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للمدة 2021–2023، وبحسب الجدول رقم (1) الآتي:

مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 1, Issue: 3 2025

الجدول (1) إجمالي الموجودات وإجمالي القروض وإجمالي مخصص خسائر القروض للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2021-2023

اسم المصرف		إجمالي الموجودات	إجمالي القروض	إجمالي مخصص خسائر القروض
مصرف عبر العراق	2021	542,405,926	123,373,493	7,532,829
	2022	615,935,604	180,198,406	19,166,780
	2023	535,764,591	208,067,330	23,651,469
مصرف سومر التجاري	2021	334,843,250	19,125,445	9,149,201
	2022	449,272,568	22,871,847	9,970,649
	2023	414,889,154	27,214,279	10,545,978
مصرف المنصور للاستثمار	2021	1,764,904,558	241,795,055	17,000,000
	2022	1,827,505,325	274,409,595	17,000,000
	2023	1,549,536,698	294,982,250	30,000,000
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	2021	355,829,503	97,729,242	5,807,604
	2022	436,248,512	102,301,064	18,084,714
	2023	451,830,440	68,804,685	23,512,522

المصدر/ إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

أما بالنسبة لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2021-2023، فكانت كما في الجدول (2) أدناه:

الجدول (2) نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض للمصارف التجارية الخاصة (عينة البحث) للمدة 2021-2023

اسم المصرف		نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات	نسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض
مصرف عبر العراق	2021	%23	%6
	2022	%29	%11
	2023	%39	%11
مصرف سومر التجاري	2021	%6	%48
	2022	%5	%44
	2023	%7	%39
مصرف المنصور للاستثمار	2021	%14	%7
	2022	%15	%6
	2023	%19	%10
مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	2021	%27	%6
	2022	%23	%18
	2023	%15	%34

المصدر إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4)

وفيما يأتي تحليل للنسب الواردة في الجدول (2):

1. حقق مصرف عبر العراق ارتفاعًا في مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض، إذ بلغ (11%) للعامين (2022) و(2023)، بينما كانت في عام (2021) (6%). وكذلك ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، إذ بلغت (29%) لعام (2022)، و(39%) لعام (2023). وعلى الرغم من الزيادة التي طرأت على مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض والتي بلغت (11%) لعامي (2022–2023)، إلا أن هذا الارتفاع في النسبة هو نتيجة الارتفاع في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، وتركز هذا الارتفاع في الأصول المرجحة بالمخاطر للتسهيلات الائتمانية.
2. انخفضت نسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض لمصرف سومر التجاري، إذ بلغت (44%) في عام (2022) وأيضًا انخفضت بنسبة (39%) لعام (2023)، بينما كانت نسبتها (48%) في عام (2021). وكذلك الحال لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، فقد تذبذبت النسب بين الانخفاض والارتفاع الطفيف. وعند ملاحظة الاتجاه العام للنسب نجدها بسبب سياسة المصرف في الاستثمار بالائتمان النقدي والتعهدي مما أثر في انخفاض تلك النسب، بالرغم من دعم السيولة، وهي أقل من المصارف النظيرة، أي أن نسبة التحوط لدى المصرف أعلى من تلك المصارف.
3. حقق مصرف المنصور للاستثمار ارتفاعًا طفيفًا في نسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض بلغ (10%) للعام (2023)، بينما انخفضت النسبة في العام (2022) والتي بلغت (6%)، في حين كانت (7%) في العام (2021). وكذلك الحال

لنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات فقد حققت ارتفاعًا واضحًا للعام (2023)، إذ بلغ (19%)، بينما كان (15%) في العام (2022). يؤشر هذا الارتفاع إلى توجه المصرف إلى تسهيلات ائتمانية، والتي انعكست على المخاطر الائتمانية وتمثلت بزيادة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

4. لقد حقق مصرف الشرق الأوسط ارتفاعًا في نسبة إجمالي مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض، إذ بلغت (34%) للعام (2023)، والتي كانت عام (2021) (6%)، والتي قابلها انخفاض في نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات في العام (2023) والتي بلغت (15%). هذا يؤشر أن المصرف قد خفض سياسته الائتمانية ولكنه استعمل سياسة تحفظ لإدارته للائتمان النقدي.

رابعًا: النسب للاتجاهات العامة لسياسات إدارة المخاطر الائتمانية للقروض المتعثرة في المصارف التجارية الخاصة (عينة البحث)

(Ratios for the general trends of credit risk management policies for non-performing loans in private commercial banks (research sample))

تمثل السياسات المتبعة من قبل المصارف والتي تستند إلى تقييم القروض المتعثرة على أساس مستوى وتوزيع وتوجهات الموجودات والمشكلات التي تواجهها والأصول المشكوك فيها والمصنفة والمتخلفة السداد وعديمة الأداء والموجودات المعاد هيكلتها من داخل الميزانية وخارجها، ومدى كفاية المخصصات الاحتياطية مقابل خسائر القروض، والقدرة على تحديد وإدارة وتحصيل الموجودات المشكوك في تحصيلها، وتنوع ونوعية محفظة القروض، ومدى ملاءمة سياسات وإجراءات الإقراض والتركزات الائتمانية، كل ذلك من شأنه أن يعزز فعالية إجراءات إدارة الائتمان.

ويبين الجدول (3) النسب والاتجاهات العامة لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة (عينة البحث):

جدول (3) النسب والاتجاهات العامة للقروض المتعثرة للمصارف (عينة البحث) للأعوام 2021-2023

مصرف عبر العراق			
النسب	2021	2022	2023
نسبة القروض المتعثرة/إجمالي القروض	%16,7	%45	%31, 5
نسبة القروض المتعثرة /رأس المال الأساسي	%8, 5	%13	%9, 2
نسبة مخصص خسائر القروض/القروض المتعثرة	%193	%95	%108

المصدر: قسم ادارة مخاطر الائتمان (بتصرف من الباحث)

تبين معطيات الجدول (3) أن هناك ارتفاعًا في القروض المتعثرة في العام (2022)، إذ شكلت نسبة (45%)، بينما كانت في العام (2021) نسبة (16%)، ثم انخفضت في العام (2023) لتبلغ نسبتها (31.5%)، وهي تُعد نسبة مرتفعة تؤثر بشكل سلبي في السياسات الائتمانية للمصرف. وكذلك فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال الأساسي في العام (2022) إذ بلغت نسبتها (13%)، في حين كانت في العام (2021) (5.8%)، ثم انخفضت في العام (2023) إلى (9.2%). وقد انخفضت نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة في العام (2022) لتبلغ نسبتها (95%)، بينما كانت في العام (2021) (193%)، وقد ارتفعت في العام (2023) إلى (108%) بعد أن كانت (95%) في العام (2022). سيتم تحليل وتفسير هذه النسب في المبحث الثالث.

جدول (4) النسب والاتجاهات العامة للقروض المتعثرة للمصارف (عينة البحث) للأعوام 2021-2023

مصرف سومر التجاري			
النسب	2021	2022	2023
نسبة القروض المتعثرة/إجمالي القروض	%47. 6	%62. 5	%91. 4
نسبة القروض المتعثرة /رأس المال الأساسي	%33	%7	%4. 6
نسبة مخصص خسائر القروض/القروض المتعثرة	%15	%22. 8	% 67. 6

المصدر: قسم إدارة مخاطر الائتمان (بتصرف من الباحث)

يُلاحظ خلال النسب في الجدول (4) أن هناك ارتفاعًا في القروض المتعثرة في العام (2022)، إذ شكلت نسبة (5.62%)، بينما كانت في العام (2021) نسبة (6.47%)، وقد ارتفعت بشكل ملحوظ في العام (2023) لتبلغ نسبتها (4.91%). تُعد هذه نسبة مرتفعة وتؤثر بشكل سلبي في السياسات الائتمانية للمصرف. وقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال الأساسي في العام (2022) إذ بلغت نسبتها (7%)، في حين كانت في العام (2021) (33%)، ثم انخفضت في العام (2023) إلى (4.6%). وقد ارتفعت نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة في العام (2022) لتبلغ نسبتها (22.8%)، بينما كانت في العام (2021) (15%)، وقد ارتفعت في العام (2023) إلى (6.67%) بعد أن كانت (8.22%) في العام (2022).

جدول (5) النسب والاتجاهات العامة للقروض المتعثرة للمصارف (عينة البحث) للأعوام 2021-2023

مصرف المنصور للاستثمار			
النسب	2021	2022	2023
نسبة القروض المتعثرة/إجمالي القروض	%26. 6	%32. 5	%61
نسبة القروض المتعثرة /رأس المال الأساسي	%21.5	%14	%36.4
نسبة مخصص خسائر القروض/القروض المتعثرة	%59	% 66	% 40

المصدر: قسم إدارة مخاطر الائتمان (بتصرف من الباحث)

يُلاحظ من خلال النسب في الجدول (5) أن هناك ارتفاعًا في القروض المتعثرة في العام (2022)، إذ شكلت نسبة (5.32%)، بينما كانت في العام (2021) نسبة (6.26%)، وقد ارتفعت في العام (2023) لتبلغ نسبتها (61%). تُعد هذه نسبة مرتفعة تؤثر بشكل سلبي في السياسات الائتمانية للمصرف. وقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال الأساسي في العام (2022) إذ بلغت نسبتها (14%)، في حين كانت في العام (2021) (21.5%)، ثم ارتفعت في العام (2023) إلى (36.4%). وقد ارتفعت نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة في العام (2022) لتبلغ نسبتها (66%)، بينما كانت في العام (2021) (59%)، وقد انخفضت في العام (2023) إلى (40%) بعد أن كانت (66%) في العام (2022).

جدول (6) النسب والاتجاهات العامة للقروض المتعثرة للمصارف (عينة البحث) للأعوام 2021-2023

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار			
النسب	2021	2022	2023
نسبة القروض المتعثرة/إجمالي القروض	%6	%19.5	%49.6
نسبة القروض المتعثرة /رأس المال الأساسي	%13	%29.9	%33.4
نسبة مخصص خسائر القروض/القروض المتعثرة	%29	% 15	% 30

المصدر: قسم ادارة مخاطر الائتمان (بتصرف من الباحث)

يُلاحظ خلال النسب في الجدول (6) أن هناك ارتفاعًا في القروض المتعثرة في العام (2022)، إذ شكلت نسبة (5.19%)، بينما كانت في العام (2021) نسبة (6%)، وقد ارتفعت في العام (2023) لتبلغ نسبتها (33.4%). تُعد هذه نسبة مرتفعة وتؤثر بشكل سلبي في السياسات الائتمانية للمصرف. وقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى رأس المال الأساسي في العام (2022) إذ بلغت

نسبتها (29.9%)، في حين كانت في العام (2021) (13%)، ثم ارتفعت في العام (2023) إلى (33.4%). وقد انخفضت نسبة مخصص خسائر القروض إلى القروض المتعثرة في العام (2022) لتبلغ نسبتها (15%)، بينما كانت في العام (2021) (29%)، وقد ارتفعت في العام (2023) إلى (30%) بعد أن كانت (15%) في العام (2022).

واستنادًا لما تم عرضه في الفقرات السابقة من هذا المبحث بشأن متطلبات المحاسبة عن انخفاض قيمة الموجودات المالية على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي9 IFRS ، يمكن بيان بعض الملاحظات في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي بحاجة إلى إعادة نظر، ومنها:

أولاً: ملاحظات على احتساب مخصص خسائر الائتمان

إن عملية احتساب مخصص خسائر الائتمان على أساس نِسب مئوية من مجموع مبالغ الائتمان دون الأخذ في الحسبان الضمانات العينية المتمثلة برهن العقار من الممكن أن تؤثر في قيمة وتوقيت الربح المعلن عنه، كالآتي:

1. إن احتساب مخصص خسائر الائتمان من مجموع الائتمان الجيد (غير مستحق السداد) يؤثر في قيمة وتوقيت الربح المعلن من خلال الاعتراف بخسائر غير حقيقية، الأمر الذي يقود إلى تخفيض الربح المعلن.
2. إن احتساب مخصص خسائر الائتمان من مجموع مبالغ الائتمان المتوسط لغاية نسبة 100% من مجموع مبالغ الائتمان الخاسر دون الأخذ في الحسبان الضمانات العينية المتمثلة برهن العقار المقدمة من الزبون، توفر الحرية لإدارة المصرف بالتلاعب بمخصص

خسائر الائتمان من خلال التلاعب بقيمة وتوقيت الاعتراف بخسائر الائتمان، وبالتالي التأثير في قيمة وتوقيت الربح المعلن.

ثانيًا: ملاحظات على الإفصاح في القوائم المالية

لم تتطرق اللائحة الإرشادية إلى الأمور الواجب الإفصاح عنها في متن القوائم المالية وذات الصلة بإدارة المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن تتعرض لها إدارة المصرف، وينبغي على المصرف الإفصاح عن الآتي:

1. ممارسة إدارة المخاطر.
2. المعلومات الكمية والنوعية عن قيمة الخسائر الائتمانية الظاهرة في القوائم المالية.
3. التعرض للمخاطر الائتمانية.
4. الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تم الحصول عليها.

ويرى الباحثان أن هناك قروضًا متعثرة بشكل ملحوظ في المصارف التجارية الخاصة (عينة البحث)، وتُرجع إلى عدة أسباب. فمنها ما تكون ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة ومخاطر السوق ومخاطر رأس المال ومخاطر الضمانات العقارية، فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة. وهناك أسباب يرتكبها الزبون فتؤدي إلى العجز عن السداد عند تقديمه لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية في استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه تجاه البنك. وهناك أيضًا أسباب خارجية تتمثل في أسباب خارجة عن سيطرة إدارة البنك

والعميل وتتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد؛ ففي الأعوام التي تم دراستها للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث وهي الأعوام (2021–2023) وما رافقها من أحداث في المنطقة والحرب الروسية مع أوكرانيا، وكذلك التغيير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، قد أثرت في السياسات الائتمانية فضلًا عن التعثر في سداد القروض من قبل الزبائن.

الخاتمة

في ضوء التحليل النظري والتطبيقي الذي تناوله البحث، تبين أن المخاطر الائتمانية تُعد من أكثر العوامل المؤثرة في استقرار القرار المالي داخل المؤسسات المصرفية، لما لها من انعكاسات مباشرة على نوعية الموجودات، وتكوين المخصصات، وفعالية السياسات التمويلية. فقد أظهرت الدراسة النظرية تنوع أشكال هذه المخاطر، وارتباطها بعدة عناصر داخلية وخارجية، في حين بيَّن الجانب التطبيقي أن المصارف التجارية الخاصة في العراق خلال المدة (2021–2023) تعاني من تفاوت في مستوى إدارتها لهذه المخاطر، وأن نِسب القروض المتعثرة والمخصصات الخاصة بها تتأثر بعدة متغيرات مثل التغيرات الاقتصادية الإقليمية، وضعف الرقابة الائتمانية، وسياسات التسعير، وهيكلة القروض.

كما كشفت البيانات الميدانية أن التزام بعض المصارف بتطبيق المعايير الدولية (مثل IFRS 9) لا يزال جزئيًا، وأن هناك ضعفًا في مستوى الإفصاح عن تفاصيل إدارة المخاطر الائتمانية في القوائم المالية. ورغم ذلك، فإن بعض المصارف أظهرت اتجاهًا تحوُّطيًا يُعزز من مخصصات الخسارة، إلا أن ذلك لم يكن دائمًا انعكاسًا لسياسات تقييم ائتماني رشيدة، بل أحيانًا نتيجة لتراكم القروض غير المنتظمة أو ضعف المتابعة.

أولاً: الاستنتاجات

1. المخاطر الائتمانية تمثل تهديدًا حقيقيًا لاستقرار القرار المالي في المؤسسات المصرفية، خصوصًا عند غياب أدوات دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية.
2. تصنيف القروض في المصارف العراقية لا يزال يعتمد إلى حد كبير على إجراءات نمطية قد تُضعف من فاعلية الكشف المبكر عن التعثر.
3. ارتفاع نِسب مخصصات خسائر القروض في بعض المصارف لا يرتبط دائمًا بزيادة فعالة في أدوات التحوط، بل في أحيان كثيرة يعكس ضعف الإدارة الائتمانية.
4. هناك تفاوت واضح بين المصارف في مدى التزامها بتطبيق معيار IFRS 9 ، خصوصًا فيما يتعلق بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحديث المستمر لمعلومات العميل.
5. لا تزال القوائم المالية تفتقر إلى الإفصاح الكافي عن مدى التعرض لمخاطر الائتمان، وطبيعة الضمانات، ونوعية الأصول المعاد هيكلتها.
6. أثرت الظروف الاقتصادية والسياسية الخارجية (مثل الحرب الروسية الأوكرانية وتغير سعر صرف الدولار) في ارتفاع نِسب التعثر في القروض.
7. هناك حاجة ملحة لتطوير أدوات تحليل محفظة القروض بما يتناسب مع طبيعة السوق العراقية والمخاطر النظامية.

ثانيًا: التوصيات

1. تعزيز الالتزام بمعايير IFRS 9، خاصة فيما يتعلق بقياس الخسائر الائتمانية على أساس التوقعات المستقبلية، وتدريب الكوادر المصرفية على تطبيقه.

2. إعادة النظر في تعليمات البنك المركزي العراقي بشأن احتساب مخصصات القروض، مع ضرورة احتساب الضمانات العقارية المؤثرة في تحديد الخسائر الفعلية.
3. اعتماد نظام تصنيف ائتماني مرن وديناميكي يُحدَّث شهريًا، ويراعي المتغيرات السوقية والسلوكية للعميل.
4. تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال إلزام المصارف بالإفصاح عن: ممارسات إدارة المخاطر، قيمة التعرض الائتماني، ونوعية الضمانات، وفق تعليمات واضحة.
5. تعزيز أدوات التحليل النوعي للمقترضين كجزء من سياسة المنح الائتماني، وعدم الاقتصار على المؤشرات المالية التاريخية.
6. زيادة التنسيق بين أقسام المخاطر والائتمان والتسويق داخل المصرف لضمان تبادل المعلومات الائتمانية بشكل فوري وفعال.
7. توسيع نطاق استخدام نماذج تحليل القروض المتعثرة ومراقبة المخصصات بما ينسجم مع الاتجاهات الدولية ويعزز من القدرة الاستباقية للإدارة.
8. تحسين جودة محفظة القروض من خلال التنويع القطاعي والجغرافي، وتحديد سقوف ائتمانية عادلة بناءً على تحليل المخاطر الكلية.
9. مراجعة القوانين والتعليمات المصرفية لضمان انسجامها مع المعايير الدولية وتحقيق الحماية التشريعية المطلوبة للمصارف عند تحصيل القروض المتعثرة.

المصادر والمراجع

1. احمد، عبد الوهاب. (2008). التمويل وإدارة المؤسسات المالية (ط1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
2. الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2010). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر (ط1). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
3. الجنابي، حسين مؤنس. (2022). أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
4. مطر، محمد مطر. (2013). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات المستخدمة (ط1). الأردن: دار وائل.
5. Beerbaum, D. (2015). Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions. International Journal of Economic Management Science, 4(Issue).
6. GPPC (Global Public Policy Committee of representatives of the six largest accounting networks). (2016). The implementation of IFRS 9 impairment requirements by banks.
7. IFRS 9: Implications for financial institutions. (2017). International Journal of Economics & Management Sciences.
8. Koch, Timothy W., & MacDonald, Scott. (2016). Bank Management (6th ed.). Thomson South Western, USA.

9. KPMG, Ming. Shin. (2014). A study relationship among leadership, organizational climate, the operation of learning organization and employees job satisfaction. Journal of Learning Organization, 14(2).
10. Sarkar, Iqbal. (2016). Market Risk, Interest Rate Risk, and Interdependencies in Insurer Stock Returns: A System-GARCH Model. The Journal of Risk and Insurance, 75(4).
11. Thompson, S., Colin, J., & Beresford, B. (2011). Managing credit risk with info-gap uncertainty. The Journal of Risk Finance.
12. Weston, J. Fred, Brigham, Eugene F., & Gomez Mont, Jaime. (2018). Fundamentos de administración financiera. Nueva Editorial Interamericana.